رسالة ملكية إلى الدورة
السادسة عشرة للمؤتمر الطبي الوطني

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ترأس صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد يوم 9 شعبان 1418 هـ الموافق ل 10 دجنبر 1997م بالرباط حفل افتتاح الدورة السادسة عشرة للمؤتمر الطبي الوطني التي نظمتها الجمعية المغربية للعلوم الطبية تحت شعار: "الصحة والبيئة".

وفي ما يلي النص الكامل للرسالة الملكية التي تلاها صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد خلال الجلسة الافتتاحية :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

إن الجمعية العلمية للعلوم الطبية باختيارها لموضوع "البيئة والصحة" لمناقشتها في مؤتمرها الوطني السادس عشر لتثير انتباهنا وفي الوقت المناسب إلى بعض الحقائق التي كثيرا ما حجبت بداهتها عنا مدى أهميتها عنا مدى أهميتها وأولويتها.

ذلكم أنه إذا كان من المسلم به لدى الجميع أن أثمن ما تملكه أمة ما، صحة أفرادها، فمن الثابت أيضا أن ما يناهز ثلث الأمراض الخطيرة المسجلة في المغرب أو في غيره من البلدان أن يعود بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى تدهور البيئة. ورغم أن هذا الواقع الملحوظ قد أقرته أعلى الهيئات العلمية والسياسية في العالم واعتبرته منذ قمة الأرض المنعقدة في (ريو) سنة 1992 من أولى الأسبقيات بالنسبة لجميع الشعوب فهو مع ذلك لم يفد في شيء ولم يزعزع المواقف التي اعتادت التساهل وعدم الإكثرات ولا هو غير من السلوكات المستسلمة إلى دعة الرتابة والتي إن سعت أحيانا إلى شيء فإنها لا تسعى إلا إلى تحقيق فوائد ظرفية عابرة.

وكما سبق أن أكدنا ذلك بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفقر منذ بضعة أسابيع، فإنه يجب علينا أن نقطع حبل هذا الترابط بيننا وبين الانسياق للاعتياد واللامبالاة.

ومما يتعين علينا تقديره حق قدره كون الخلل الناجم عن التدبير في المجال البيئي يكلفنا سنويا عشرة بالمائة من الناتج الداخلي الخام. وعلاوة على هذا التحمل الاقتصادي فإن الوضعية الحالية إذا ما استمرت على هذه الوتيرة من التدهور فإنها ستعرض للخطر المستمر نوعية الحياة الإنسانية وتجازف بمصير الهوية البيولوجية للأجيال المقبلة، وسواء تعلق الأمر بتلوث الأجواء أو بندرة المياه وبجودتها وبالتصحر أو بالحفاظ على شواطئنا وثرواتنا البحرية، فإنه يتعين علينا أن نعي كامل الوعي بأن كل ما يتم توفيره اليوم أو تعريضه للخطر لا يقدر بثمن فضلا عن كونه لا يقبل التعويض. فالتحدي الذي نواجهه لا يقع إذن في مجال العائدات المادية أو المعادلات العلمية البحثة بل إنه تحد حيوي يتصل أساسا بسلامة البصيرة وروح المسؤولية .

حضرات السيدات والسادة،

إن موضوع مؤتمركم ليذكرنا بمسلمة أساسية من مسلمات الطب، تلك التي تفضل عن حق التوصل قبل كل شيء إلى مسببات الأوبئة وهذا ما يصدق بصفة خاصة بالنسبة لجميع الأمراض الناجمة عن بيئة متدهورة أذ تعلم وبكل دقة طبيعية وأسباب الاعتداء على البيئة، ذلكم الاعتداء الذي نجد آثاره وعلاماته في معظم الأمراض والأوبئة. ولذلك نحيي مبادرة الجمعية المغربية للعلوم الطبية في ربطها بين موضوع الصحة وموضوع البيئة مما يفصح عما تتحلى به من وعي والتزام متجددين.

إننا متيقنون بأن هذه المقاربة الجادة من منطلق الربط بين الموضوعين ستقود أطباءنا من غير شك إلى إدماج المخاطر الناجمة عن البيئة ضمن ما

هم مقبلون عليه من تطبيقات طبية. وهذا ما يجعل من مؤتمركم السادس عشر بداية مرحلة جديدة في العمل الطبي بالمغرب وقدوة لكل الأطراف الفاعلة لاستكشاف فضائل المنهج التضامني المتعدد الاختصاصات. وهو ما يتجلى من خلال ضم مجهوداتكم لمجهودات وزارة التجهيز والبيئة التي تتهيأ لإعطاء الانطلاقة لبرنامج طموح من أجل مغرب مغاير (مغرب المدن النظيفة).

وإن تزامن هاتين المبادرتين ليعكس عزم الدولة بجميع مكوناتها على المضي قدما نحو العمل الميداني إذا توافر لدينا ما يكفي من الدراسات والتحليلات للوقوف بكل دقة على الأوضاع الصحية في مدننا وقرانا. ومن اكتمال هذا التشخيص المنجز سينطلق ذلكم البرنامج الذي سيكون من بين الأوراش الكبرى للسنوات القادمة في مملكتنا على أن صندوقا وطنيا للبيئة هو قيد الإرساء سيمنح هذا البرنامج وسائل العمل وسيكون من أهداف هذا البرنامج أن يجعل حواضرنا تستعيد إطارا للحياة من شأنه أن يلائم بين متطلبات التنمية المستديمة والصحة وبين ضرورة التعمير والمحافظة على الأنساق البيولوجية البيئية مع مراعاة التفاعل بين التراث والمعاصرة.

وستكون العدوتان الرباط وسلا وبصفة أعم وادي أبي رقراق في مقدمة الجهات المستفيدة من هذا البرنامج. وتتلوها -إن شاء الله- مدن أخرى مثل المحمدية والصويرة ومراكش وسطات وطنجة وتطوان. وفي نهاية المطاف سيتاح لجميع حواضرنا التي يفوق عدد سكانها خمسين ألف نسمة أن تتوفر على مخطط بيئي متفق بشأنه.

حضرات السيدات والسادة

هكذا يتبين لنا أن الصحة والبيئة متلازمان وعلى نفس المنوال، فإنه لا يمكن تحقيق تنمية مستديمة ومتوازنة بدون احترام رصيدنا الإيكولوجي والتاريخي.

إن المشاكل التي نواجهها اليوم في هذا المجال ليست من قبيل القدر المحتوم ولا من قبيل ما يعجز الإنسان عن معالجته وأن البديل أن نود إرساء بنيانه اليوم والذي ستعملون على إثرائه من خلال مناقشاتكم ليعتبر نتائج رؤية واقعية واستجابة لغريزة المحافظة التي أبان عنها بلدنا وشعبنا على الدوام كلما تعلق الأمر بالذود عن سلامة كيانه الوطني السياسي أو البيولوجي كما هو الشأن اليوم. إننا ملزمون في هذا المجال بتحقيق نتائج تنطوي على واجب أخلاقي لأننا نعلم أن مساوئ بيئة متدهورة في حواضرنا وبوادينا لا يكون لها نفس الانعكاسات على الجميع لأن الأكثر فاقة منها هم بالبداهة أكثرنا قابلية للتأثر بتلك المساوئ والأكثر هشاشة في مواجهة تلك الانعكاسات. ومن تم يجب علينا أن نقدم الرد الاجتماعي لهذا الواقع الحضري والقروي الذي نجابهه جميعا.

وهكذا يتبين لنا الرهان كبير وأن التحدي حقيقي وهو ما لا يترك مجالا للشك ولا للتردد ولا للارتجال. فقد ولى زمان التلفيق والحلول السهلة والمتوسطة ليحل محله زمن يقتضي خوض المعركة التي لا محيد عنها وفي معركة الذود والحفاظ على كل ما نملكه من رصيد.

وانطلاقا من وعينا الكامل بهذه المسؤولية نجدد عزمنا الوطيد بأن نجعل مملكتنا تتحلى بهذه الفضيلة الأخلاقية المستقبلية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط

في يوم الثلاثاء 8 شعبان عام 1418 هـ الموافق ل 9 دجنبر 1997 م

الحسن الثاني

ملك المغرب.